القطاع السياحي في زمن كورونا: قراءة في المشهد الدولي

فاطمة لمحرحر | باحثة في الدراسات السياسية والعلاقات الدولية.

من منا لا يحب السفر واكتشاف العالم بل هناك الملايين ممن يعشقون السفر والتعرف على الثقافات الجديدة، مع ارتفاع وثيرة السياحة أصبح هذا القطاع ركنا أساسيا في اقتصاديات العديد من الدول، وأصبحت البلدان تتسابق فيما بينها لجذب أكبر عدد من السياح إليها، وفي العام الماضي سجل القطاع السياحي العالمي نسبة 8,8 تريليون دولار وهو ما يعادل 10% من الاقتصاد العالمي ليسجل نموا وصل إلى 3,9%، وهو ما جعله يحتل المرتبة الثانية كأسرع القطاعات نموا؛ كما تعتبر السياحة من أهم القطاعات التي تساهم في توفير الوظائف حيث وصل إجمالي الوظائف التي توفرها حوالي 319 وظيفة حول العالم أي بنسبة 10% من الوظائف.

غير أنه ومنذ بداية سنة 2020 والأحداث العالمية تتوالى بوثيرة غير مسبوقة وتضغط على الاقتصاد، آخرها فيروس كورونا المستجد الذي أصاب بنحو أو بأخر بضربة قاضية الاقتصاد العالمي، هذه الاصابة كانت لها تداعيات على مختلف القطاعات؛ فأسواق الأسهم العالمية فقدت أكثر من 6 تريليونات دولار منذ يناير والنشاط الصناعي العالمي انكمش بأكبر وثيرة له منذ عشر سنوات، هذا وتراجعت أسعار النفط بقيمة -24% مسجلة أدنى مستوى لها منذ أكثر من عام.

القطاع السياحي قراءات ومراجعات:

صحيح أن الأوبئة تكبد الاقتصاد العالمي خسائر باهضة لكن الملفت أن الجزء الأكبر من هذه الخسائر لا يأتي من هذه الأمراض ولكن من الخوف الكبير الذي تحدثه، أكبر مثال على ذلك ما يحدث في قطاع السياحة والسفر، هذا القطاع الذي جاء في مقدمة المتأثرين بفيروس كورونا بعد أن تسبب في تقييد حركة السفر في عدة بلدان، وإلغاء العديد من الأشخاص لخطط السفر الخاصة بهم، وما فاقم من سوء الأوضاع هو تزامن ظهور الفيروس مع احتفالات السنة القمرية في الصين، حيث كان من المفترض قيام أكثر من مليون صيني بالسفر من أجل الاحتفالات، الصين التي خرج منها أكثر من 150 مليون سائح سنة 2018 وأنفقوا حوالي 277 مليار دولار، بعد أن كانت الصين رابع وجهة سياحية بعد كل من فرنسا واسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، إذ استقبلت في سنة 2018 أكثر من 141 مليون سائح.

من خلال هذه الأرقام من المفترض أن يتراجع الاقتصاد الصيني إذا استمرت أرقام السياحة بالتراجع ولا سيما أنها مسؤولة عن 11% من الناتج العام المحلي ويعمل بها أكثر من 80 مليون شخص بشكل مباشر وغير مباشر، التأثير قد لا يقتصر فقط على الصين، فالاقتصاد العالمي يعتمد بشكل كبير على إيرادات السياحة التي وصلت إلى حوالي 1,7 تريليون دولار، وتوفر حوالي 319 مليون وظيفة حول العالم.

هذا، وتطبق ايطاليا حجرا صحيا شاملا على المنطقة الشمالية في محاولة لاحتواء فيروس كورونا، مما جعل حركة السياحة من إيطاليا وإليها تكون أول المتأثرين بفيروس كورونا في الدولة الأوروبية الشاطئية الشهر الماضي، إذ دخلت

البلاد التي تعد من أهم الأسواق المستقبلة والمصدرة للسياحة في انتكاسة اقتصادية، نتيجة بدأ جيرانها منذ منتصف شهر فبراير في تشديد إجراءاتهم الاحترازية على الحدود وفرضت رقابة صارمة على حركة السفر من ايطاليا وإليها.

ومقارنة بالسنة الماضية، كانت إيطاليا من أكثر الدول التي يعرف قطاعها السياحي نموا بنسبة 7% بحسب منظمة السياحة العالمية، لكن هذا المستجد الأخير سيفاقم أزمتها وأزمة دول جوارها.

وعليه، يمكننا القول بأن التأثير السلبي لجائحة كورونا لن يكون فقط على الحياة الصحية في إيطاليا، بل أثر في السياحة العالمية التي تحتل فيها إيطاليا جزء كبيرا، فهي تعد أهم الوجهات السياحية في العالم.

إلى جانب إيطاليا، فرنسا هي بدورها لم يسلم قطاعها السياحي من التأثيرات السلبية ل كوفيد19، حيث تأثرت السياحة في فرنسا بشكل ملحوظ بسبب تفشي هذا الفيروس في عدة بلدان لاسيما في الصين، إذ تراجع عدد السياح الوافدين، وهو ما جعل قصور فرنسا المعروفة عالميا تعاني مثل، فيرساي وشانيته فبدت أروقتها فارغة وتكبدت خسائر كبيرة بسبب الإجراءات الاحتوائية، كما تسجل وكالات الأسفار أرقاما متدنية بلغت مستوى قياسي وأصبحت برامجها فارغة؛ مما تسبب في معاناة وأزمة خانقة، وبالتالي فهي مهددة بالإفلاس.

كما تعطل الموسم السياحي في تركيا، مما أثر على كل المرافق والأماكن السياحية في هذه الدولة التي يساهم فيها القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني بنسبة 12,1% من الناتج الإجمالي التركي، ويبلغ عدد العاملين المسجلين رسميا في قطاع السياحة 20% من تعداد العاملين الكلي؛ غير أنه ما يزال تأثر المشهد السياحي في تركيا ملتبسا بسبب تضارب البيانات بين تلك التي تتحدث عن خسائر محدودة وأخرى تشير إلى كون تركيا واحدة من الوجهات السياحية القليلة الآمنة.

ومما سبقت الإشارة إليه، يحق لنا القول بأن التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على القطاع السياحي أصبحت واضحة خاصة على أكثر المناطق السياحية في أوروبا، وهو ما قد يؤدي بهذا القطاع الحيوي إلى أزمة داخل الاقتصاد الأوربي.

تأملات في المشهد السياحي العربي:

وأمام تراجع أغلب الأسواق السياحية الأوروبية على خلفية انتشار فيروس كورونا، وما سببه من اضطراب وشلل في القطاعات المرتبطة بالسياحة، فإن تونس وكمعظم الوجهات السياحية العالمية ستتأثر سلبا بهذه الأزمة الصحية، مما قد يؤدي إلى تراجع عدد الوافدين إليها بحوالي 40%، بسبب إلغاء حوالي 42 من سلسلة الرحالات الجوية بين العاصمة تونس والعديد من العواصم الأوربية والعربية.

وفي نفس السياق، أثرت أزمة كورونا على القطاع السياحي المغربي بسبب تدني عدد السياح الوافدين وصلت إلى ملايير الدراهم منذ بداية الأزمة مما سيؤدي إلى ركود طويل حتى يزول خطر فيرس كورونا، نتيجة الإجراءات الوقائية المفروضة حول العالم؛ وللتذكير يشكل القطاع السياحي في المغرب 7% من الناتج الداخلي الإجمالي ويوفر أكثر من 750 ألف فرصة عمل.

وبالنظر للأهمية التي يحتلها هذا القطاع في الاقتصاد المغربي، فإن هذا الأخير سيجل نموا سلبيا، مما سيفرض تحديات جديدة على المغرب بحصيلة موجعة من العجز والديون.

هي المرة الأولى التي يتوقف فيها النشاط السياحي في مصر، إذ اعتبر القطاع السياحة في هذا البلد أحد أكثر القطاعات تأثرا بتفشي فيروس كورونا، وبدت الصورة غير واضحة حول هذا القطاع الذي يساهم بنسبة 15% من الناتج الإجمالي ويوظف نحو ثلاثة ملايين عامل وتوصف الخسائر بالكارثية إذ تقدر بمليون مليار دولار شهريا للقطاع، في ظل تعليق الرحلات الجوية وتوقف حركة السفر والسياحة في العالم؛ ونشير في هذا الإطار إلى أن القطاع السياحي في مصر كان قد بدأ بالتعافي بعد سنوات طويلة من التراجع بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية التي أعقبت ثورة سنة 2011.

بالإضافة إلى ذلك، شهدت الأردن ولبنان إفلاسا في القطاع السياحي نتيجة إلغاء الحجوزات السياحية وتوقف الطلب على البرامج السياحية، بسبب حظر الطيران وعدم استقبال مجموعات سياحية من الصين وكوريا الجنوبية وإيطاليا وإيران وهي أكثر المناطق تضررا من تفشي فيروس كوفيد 19؛ ويؤكد خبراء في المجال السياحي أن الخطورة تكمن في توقف الحجوزات المستقبلية، وبالتالي فحالة من الإفلاس تهدد شركات الطيران والمكاتب السياحية.

إن التراجع الكبير لقطاع السياحة في لبنان أثر على مورد رزق الكثير من العائلات بعد إغلاق المطاعم والفنادق، فالأزمة التي يشهدها القطاع السياحي في هذا البلد بسبب كورونا هي أشد من تلك التي تسببت بها أعتى الحروب في هذا البلد؛ بالتالي فلبنان مهدد بكارثة اجتماعية إذا تواصل تطبيق الاجراءات الاحترازية خلال الأشهر القادمة.

رسالة إلى المجتمع الدولي:

أخيرا، نستطيع القول أنه مع تحول تفشي فيروس كورونا إلى جائحة سيؤدي إلى كارثة اقتصادية فالإجراءات الاحترازية التي اتخذتها جل الحكومات حول العالم وضعت الأسواق العالمية في صدمة، وفي ظل كل ذلك تلقى قطاع صناعة السياحة ضربة قاضية؛ بسبب الركود الشديد في حركة التنقل والسفر مما أدى إلى حدوث انكماش سيكون حادا ومن المتوقع أن تمتد آثاره لسنوات.

وفي ظل هذه الوضعية الحرجة التي يشهدها القطاع السياحي، من الواضح أن هناك حجة واضحة تدعو إلى تنسيق الجهود على المستوى الدولي والوطني، فالمجتمع الدولي ملزم بأن يساعد البلدان التي لديها قدرات محدودة من خلال تسهيلات الإقراض المختلفة، كما سيتعين على صناع السياسات تنفيذ إجراءات جوهرية موجهة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية، والسوق المالية، لمساعدة الأسر ومنشآت الأعمال المتضررة.